مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية • المجلد: 16، العدد: 1 (2023) • ص: 56-79
© 2023 جامعة القصيم، جميع الحقوق محفوظة

معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية: دراسة ميدانية استكشافية

جعفر عثمان الشريف عبد العزيز

قسم إدارة الأعمال – كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحوطة سدير

جامعة المجمعة • المملكة العربية السعودية

j.abdelaziz@mu.edu.sa

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة حول معوقات تطبيق ذلك المنهج والتي تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي. وقد وظف الباحث المنهج الإيجابي لصياغة التساؤلات التي تمثل محاور الدراسة، واستعان الباحث بالاستبانة كأداة للدراسة في جمع البيانات، حيث قام الباحث بتوزيعها على عينة عشوائية مكونة من (176) فرداً من المراجعين الداخليين، وأعضاء لجان المراجعة في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والمراجعين الخارجيين وموظفي الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في هذه البنوك أهمها: وجود تضارب بين إدارات المراجعة الداخلية وإدارات المخاطر في المسؤوليات والصلاحيات، وعدم وجود دور للمراجعة الداخلية في تفعيل آليات الحوكمة، عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم عمل المراجعة الداخلية مع الجهات الرقابية الخارجية. وأوصت الدراسة بضرورة إحكام التنسيق بين إدارات المراجعة الداخلية وإدارات المخاطر، ورفع درجة الوعي لدى مجالس إدارات تلك البنوك بأهمية تطبيق الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية التي تضيف قيمة.

الكلمات المفتاحية: إضافة القيمة، المراجعة الداخلية، البنوك السودانية.

Implementation Obstacles of Value Addition Approach in Sudanese Banks Listed on Khartoum Stock Exchange: An Exploratory Field Study

Jafar Othman Al-Sharif Abdul Aziz

Department of Business Administration

College of Sciences and Humanity Studies in Hotat Sudair

Majmaah University - Majmaah • Kingdom of Saudi Arabia

j.abdelaziz@mu.edu.sa

Abstract:

The aim of current study is to identify the implementation Obstacles of value addition approach in Sudanese banks listed in Khartoum Stock Exchange, and to reveal the statistically significant differences in the respondent's opinions due to the variables of experience years, and job position. To achieve this, a positivist methodology approach has been applied. Based on the chosen methodological approach, themes were employed to formulate the research. A questionnaire used as a tool for the study in collecting data, and distributed to a random sample of (176) individuals of internal auditors, members of the audit committees of Sudanese banks listed on the Khartoum Stock Exchange, external auditors, and employees of General Department of Banking Supervision at Sudan Central Bank. The results show a number of Obstacles facing the implementation value addition approach in these banks. These most significant Obstacles are the existence of a conflict between the internal audit departments and the risk departments in terms of responsibilities and powers, the absence of a role for internal audit in activating governance mechanisms, and the absence of laws and legislation regulating the work of internal audit with external control authorities. Finally, the study calls for raising coordination between internal audit departments and risk departments, and raising the awareness towards of the board's directors of the importance of applying modern internal audit activities that add value.

Keywords: Add value, internal audit, Sudanese banks.

1. مقدمة

تحتل المراجعة الداخلية مكاناً مهماً داخل منظمات الأعمال، وتلجأ إليها بغرض التحكم في مختلف سير العمليات الداخلية. وترتبط المراجعة الداخلية بوظيفة الرقابة بصفة عامة، حيث أنه من الدواعي الأساسية للاستعانة بها هو عدم كفاية الإجراءات المباشرة التي تفرضها إدارات منظمات الأعمال، وكذلك ارتفاع نسبة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تمارسها تلك المنظمات. ويشير عالم الأعمال إلى التطور السريع في شتى المجالات الاقتصادية، وعليه تظهر الحاجة لأن تواكب مهنة المراجعة الداخلية هذا التطور لتحقيق أهدافها المرجوة والتي تتمثل في –ولا تنحصر على حماية أصول المنشأة، تقييم المخاطر، تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية، بالإضافة لكونها أحد الأدوات التي تمد الإدارة بالتقارير والمعلومات اللازمة التي تساعدها في اتخاذ القرار (الحربي، السديري،2021؛ Yasin, Nelson,2012؛ الشيخ، 2020). وتسعى المنظمات المهنية والجمعيات العالمية ذات الصلة بالمراجعة الداخلية لجعل عملية المراجعة الداخلية أكثر قبولاً من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة كونها تضيف قيمة (محمد، عواد، 2020)، وذلك من خلال تطوير مناهجها وأهدافها والخدمات التي تقدمها لأطراف عديدة داخل وخارج المنظمة. وتعتبر البنوك بصورة عامة من أكثر قطاعات الأعمال احتياجاً لتطوير مناهج المراجعة الداخلية فيها، فقد تواجه البنوك مخاطر اقتصادية نتيجة ضعف أداء المراجعة الداخلية مثل التعثر والإفلاس وقد ينتهي بها الأمر إلى الخروج من منظومة العمل المصرفي وبالتالي تصفيتها، كما تعمل هذه البنوك في ظل سوق تنافسية، وهي بذلك تحاول أن تشغل أكبر حجم من هذه السوق من خلال تحقيق الأرباح وضمان الاستمرارية في النشاط، كما تعمل جاهدة من خلال مجموعة من الآليات تحقيق مركز تنافسي هام يمكنها من اكتساب ميزة تنافسية، بالتالي تتطلع لأن يصبح للمراجعة الداخلية فيها دوراً أكبر من دورها التقليدي. ولعل أهم مناهج المراجعة الداخلية التي تسهم في تعزيز تنافسية البنوك هو منهج إضافة القيمة، والذي يمكن الاستدلال عليه من خلال تقييم المراجعة الداخلية للمخاطر، وتقديم الاستشارات، وخدمات التأكيد، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية (Gitau,2015؛ Lundin,2009؛ Cox,2016؛ Hallec,2018).

2. أهمية وأهداف الدراسة

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية موضوع إضافة المراجعة الداخلية للقيمة لدى البنوك والأطراف ذات العلاقة، والذي حاز على اهتمام العديد من المنظمات المهنية العالمية، والتي نادت بضرورة خروج وظيفة المراجعة الداخلية من دورها التقليدي إلى ممارسة أنشطة أخرى حديثة (IAA,2010). وفي ظل العولمة الاقتصادية حدثت الكثير من التغيرات العالمية، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة، والخصخصة والاندماج المصرفي، وتعاظم تحرير التجارة العالمية، ويتطلب ذلك أن تواكب البنوك هذه التغيرات لضمان تحقيق أهدافها، كما تسعى البنوك بصفة عامة ومن ضمنها البنوك السودانية إلى تقديم خدماتها للعملاء عن طريق الخدمات الإلكترونية، حيث تزداد المخاطر الإلكترونية التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك، مما يترتب عليه ضرورة أن تواكب ادارات المراجعة الداخلية هذه التغيرات الحديثة وضرورة إضافة قيمة فيما يتعلق بحماية البنوك من هذه المخاطر الإلكترونية، كذلك لا توجد دراسات تناولت معوقات تطبيق إضافة المراجعة الداخلية للقيمة في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في حدود علم الباحث، وهذا يعكس أصالة وجدة الدراسة. من هذا المنطلق فإن دراسة المعوقات التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية أمر يحتاج عناية الكتاب والباحثين.

أما أهمية الدراسة العملية فتتمثل في الآتي:

1. يتوقع الباحث أن تخرج الدراسة بنتائج وتوصيات تسهم في رفع درجة الوعي لدي إدارات البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية تطبيق منهج إضافة القيمة في مجال المراجعة الداخلية.

2. فتح أفاق جديدة للباحثين للقيام بدراسات تسهم في إيجاد حلول للمعوقات التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك.

بناءً على ما ذكر فإن أهداف الدراسة الحالية تتمثل في الآتي:

3. الكشف عن أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من وجهة نظر المراجعين الداخليين ولجان المراجعة في تلك البنوك، والمراجعين الخارجيين وموظفي الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي.

4. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيري (عدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي) حول تطبيق منهج إضافة القيمة في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

3. مصطلحات الدراسة

المعوقات التنظيمية: يرى الزين (2019) أن المعوقات التنظيمية في بيئة الأعمال تتمثل في المشكلات المتعلقة بالهيكل التنظيمي داخل المنظمة، سواء على مستوى الإدارات مع بعضها البعض، أو على مستوى الأفراد العاملين داخل كل إدارة على حدة.

المعوقات الفنية: هي المشكلات التي تتولد داخل المنظمة، وتعبر عن أوجه قصورها وضعفها، والتي تخفض من قدرة المراجعين على أداء أعمالهم بفعالية (السيد، 2005).

المعوقات القانونية: أشار العفيفي (2017) إلى أن المعوقات القانونية في مجال الأعمال تتمثل في المشكلات المتعلقة بضبط وتنظيم أعمال المنظمات الإدارية، كونها مملوكة للمجتمع من خلال القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة، بغرض تحقيق النفع العام.

إضافة القيمة: يشير مصطلح إضافة القيمة في مجال المراجعة الداخلية إلى الأثر الإيجابي الذي يتحقق للمنشأة والأطراف ذات العلاقة والذي يعود عليها بالنفع في الوقت الحالي أو المستقبل (محمد، وعواد،2020). ويمكن للباحث أن يعرفها إجرائياً بأنها منهج يتم تطبيقه بواسطة إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال قيامها بأدوارها الحديثة مثل تفعيل إدارة المخاطر، وخدمات التأكيد.

4. الإطار النظري

تُعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية، حيث أشار القباني (2011) إلى أنها منهج استشاري مُستقِل؛ وتأكيد موضوعي يهدف لزيادة عائد عمليات المنشأة، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة. وذكر السيد (2013) أنها الوسيلة الوظيفية التي يتلقى المديرين في المنشأة بواسطتها تأكيداً من مصادر داخلية بأن العمليات التي هم مسؤولون عنها

تُؤدى بطريقة من شأنها تقليل حدوث الأخطاء أو تحد من الممارسات غير الكفؤة. وقام المعهد الدولي للمراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2010 بتعديل تعريف المراجعة الداخلية، حيث كان ينظر إليها على أنها وظيفة تعمل على تحسين عمليات المنشأة، وتخفيض تعرضها للمخاطر في ضوء الخدمات التأكيدية والاستشارية دون النظر إلى أصحاب المصالح المشتركة؛ فأصبح يعرِّفها حالياً على أنها "الوظيفة التي تضيف قيمة للمنشأة والأطراف ذات العلاقة المرتبطة بها" (IAA,2010,P.18) من خلال مساهمتها بكفاءة وفعالية في عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. أما المراجعة الداخلية في البنوك فقد وُصِفت بأنها وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كفاءة وفاعلية أنشطته، ومساعدة جميع العامين على انجاز الواجبات الموكلة إليهم (خلاف،2014).

يعتبر مصطلح إضافة القيمة من المصطلحات شائعة الاستخدام في مجالات كثيرة من بينها المراجعة الداخلية، ويرى (Kageremann,et. Al, 2008؛ Robert, 2009 ؛حسن،2012) أن إضافة القيمة في مجال المراجعة الداخلية عبارة عن منهج أو عملية تهدف إلى تعظيم حقوق المساهمين في موارد المنشأة، وذلك بعد الوفاء بكل المطالبات المستحقة على مواردها. وتتمثل إضافة المراجعة الداخلية للقيمة بشكل عام في مدى إفادة الجهات الخاضعة للمراجعة والأطراف ذات الصلة من الملاحظات المستخلصة من عملية المراجعة، وفي دورها في تحسين النظام المالي والمحاسبي ونظم الرقابة الداخلية (Galevz,Touche,2013)، بما ينعكس على تحسين سير وانتظام المعاملات المالية والحد من حالات الفساد المالي والإداري وبالتالي تحقيق قيمة مضافة.

وأشار باعجاجة (2013) إلى أن إضافة المراجعة الداخلية للقيمة تتضح من خلال عدد من المؤشرات والتي وهي:

1. مؤشرات تأهيل وتطوير المراجعين الداخليين: ويمكن قياس هذه المؤشرات من خلال النسب التالية:

أ. نسبة عدد المراجعين الداخليين الذين لديهم خبرة طويلة في مجال المراجعة الداخلية إلى إجمالي عدد المراجعين الداخليين بالمنشأة.

ب. نسبة عدد المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات مهنية إلى إجمالي عدد المراجعين الداخليين بالمنشأة.

2. مؤشرات أنشطة المراجعة الداخلية: وتعكس هذه المؤشرات الأنشطة التي تقوم بها المراجعة الداخلية في المنشأة ويمكن قياسها من خلال:

أ. نسبة عدد الإجراءات المقترحة للحد من احتمال وقوع المخاطر التي تم الاخذ بها في المنشأة إلى إجمالي عدد الإجراءات.

ب. نسبة عدد الإجراءات المقترحة لتخفيض الآثار المحتملة للمخاطر عند حدوثها والتي تم الأخذ بها إلى إجمالي عدد الإجراءات.

3. مؤشرات المستفيدين من المراجعة الداخلية: وتعكس هذه المؤشرات درجة رضا المستفيدين (الداخليين والخارجيين) عن خدمات المراجعة الداخلية، ويمكن قياسها من خلال:

أ. درجة رضا المستفيدين (الداخليين والخارجيين) عن خدمات المراجعة الداخلية.

ب. عدد الخدمات التي تم تلبيتها للمستفيدين (الداخليين والخارجيين) إلى إجمالي عدد الخدمات المطلوبة.

ج. مؤشرات الوفورات المالية للمراجعة الداخلية: وتعكس هذه المؤشرات نتائج المؤشرات أعلاه في صورة مالية، ويمكن قياسها من خلال:

د. مقدار الوفر في تكلفة المراجعة الداخلية الفعلية مقارنة بالتكلفة المخططة.

هـ. تخفيض التكاليف التي يمكن ان تتحملها المنشأة عند حدوث المخاطر.

وتتطلب إضافة المراجعة الداخلية للقيمة توفر عدد من المهارات في المراجعين الداخليين؛ والتي حصرها الكاشف (2000) في الآتي:

1. معرفة المراجعين بمعايير الجودة البيئية لمواجهة العديد من التحديات الناتجة عن مخالفة القوانين والتشريعات البيئية.

2. معرفة المراجعين بالتقنية الحديثة، لمواجهة التحديات الناتجة عن ثورة الاتصالات.

3. إدراك المراجعين للاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال مثل الجودة، وهندسة العمليات، والتخطيط الاستراتيجي.

4. تطوير المراجعين عن طريق التأهيل العلمي والتدريب العملي في مجال إدارة التغيير، والمرونة، والاستماع، والتفاوض وكل ما من شأنه أن يمكنهم من الاتصال بفعالية بالأطراف المرتبطة بمنهجهم.

وأشار المكاوي (2012)، وغريب (2012) إلى أن إضافة المراجعة الداخلية للقيمة تهدف إلى الآتي:

1. تحديد الأطراف ذات المصلحة في التنظيم (داخلية، خارجية)، وبالتالي ذات المصلحة في وظيفة المراجعة الداخلية.

2. تحديد توقعات الأطراف المستفيدة من وظيفة المراجعة الداخلية، وبما يمكن من إضافة القيمة لها.

3. تحديد الطاقات والموارد اللازمة لمنهج إضافة القيمة.

4. تقييم مهارة وأنشطة المراجعة الداخلية بما يتناسب مع منهج إضافة القيمة.

ويرى كل من حسن (2012)، والوكيل (2011) أن منهج إضافة القيمة يرتكز على عدد من المحاور وهي:

1. تحديد المستفيدين (العملاء) من خدمات المراجعة الداخلية: أي تحديد احتياجاتهم والاهتمام بتلبيتها، حيث أن بقاء المنشأة واستمرارها مرتبط بتلك الاحتياجات.

2. فهم المراجعون الداخليون لنشاط المنشأة: ويقصد بذلك تفهم وإلمام المراجعين الداخليين لطبيعة نشاط وعمليات المنشأة التشغيلية، بما ينعكس على درجة كفاءة توصياتهم التي تدخل في جوهر التحسينات المطلوبة.

3. مراقبة ومتابعة مدى التزام إدارة المنشأة بمقومات واشتراطات نظم إدارة الجودة، بما يعود بالنفع على المنشأة.

4. الارتكاز على محور المراجعة الداخلية على أساس إدارة مخاطر نشاط المنشأة.

من المناسب وضع جدول يوضح الفروق بين هذه المداخل لتعريف إضافة القيمة

1.4 الدراسات السابقة

تشير الدراسات المتعلقة بإضافة المراجعة الداخلية للقيمة إلى مختلف الفوائد المترتبة على تطبيقها في جميع المنشآت سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو حتى المالية (George, 2010; Jusuf, 2011; Victor & Drags, 2013; Clara, 2016). ومن فوائد إضافة المراجعة الداخلية للقيمة كما أشار نوري (2015) إلى أن التقارير المختصة بعملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية تجد القبول من الأطراف المستفيدة من خلال تأكدها من أنها تهدف إلى التصحيح والتقويم.

وأكدت دراسة إبراهيم (2011) على ضرورة تطوير وظيفة المراجعة الداخلية لتصبح منهجاً مضيفاً للقيمة للحد من آثار المخاطر والأزمات المالية المحتملة، حيث تم تطبيق الدراسة على عدد من منظمات الأعمال المصرية، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني منهج إضافة قيمة في ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تحسين وتطوير عملية تقييم وتطوير إدارة المخاطر المختلفة بمنظمات الأعمال المصرية.

وهدفت دراسة اللازم (2016) إلى التعرف على منهج إضافة المراجعة الداخلية للقيمة ودوره في تحسين حوكمة المصارف، تم تطبيق الدراسة على عينة من البنوك السودانية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسة في الاستبانة، ومن أهم نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين إضافة المراجعة الداخلية للقيمة وتحسين الحوكمة في البنوك السودانية، وأن الأنشطة الاستشارية والتوكيدية لها تأثير متباين على الحوكمة في البنوك السودانية.

كما ناقشت دراسة Shahimi, et al (2016) إمكانية إضافة المراجعين الداخليين للقيمة من خلال دورهم الاستشاري، وقدمت الدراسة لمحة عامة عن الأنشطة الاستشارية في الشركات الماليزية، وكيفية استفادة المراجعين الداخليين من المعلومات التي يحصلون عليها من أجل إضافة القيمة وتحسين القدرة التنافسية، وأظهرت نتائج الدراسة أن المراجعين الداخليين في الشركات محل الدراسة يقدمون الاستشارات بناءً على رغبة مجلس الإدارة مما أدى تحسين العمليات التجارية، وتحقيق الأهداف التنظيمية.

وهدفت دراسة محمد (2017) إلى التعرف على دور منهج إضافة القيمة كمنهج حديث للمراجعة الداخلية في زيادة موثوقية التقارير المالية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة على عينة من المراجعين الداخليين في البنوك السودانية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة المراجعة الداخلية للقيمة وزيادة موثوقية التقارير المالية.

وأجرى Eulerich, Katharina (2020) دراسة نظرية هدفت إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في إضافة القيمة من خلال أنشطتها المتعلقة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر، حيث ناقشت الدراسة الأدبيات المتعلقة بإضافة المراجعة الداخلية للقيمة من خلال أنشطتها المتعددة. ومن أبرز نتائج الدراسة أن المراجعة الداخلية بناء متعدد الأبعاد، وتمثل قيمة لأصحاب المصلحة من خلال تصديها لكافة المخاطر المحتملة على طول سلسلة القيمة، وتعمل على توفير التكاليف من خلال حسن التنفيذ، وأن المراجعة الداخلية قادرة على إحداث تغييرات دائمة في العمليات التشغيلية من خلال الرقمنة والاتمتة، مما يؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات.

وتناولت دراسة الشيخ (2020) منهج إضافة المراجعة الداخلية للقيمة ودوره في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات في البنوك السودانية، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتحليل الدراسات السابقة، والمنهج الاستقرائي في الإطار النظري والمنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة الدراسة، والمنهج الوصفي في الدراسة الميدانية، ومن أبرز نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة المراجعة الداخلية للقيمة الاقتصادية للبنوك السودانية وبين تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات.

وناقشت دراسة الشيخ، وحسين (2020) مساهمة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (إضافة القيمة، إدارة المخاطر، الدور الحوكمي) في ترشيد قرارات التمويل وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية (بنك أم درمان الوطني، مصرف التنمية الاجتماعية، البنك الزراعي السوداني). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة، حيث تم توزيع على عينة مكونة من 70 فرداً من المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين في البنوك عينة الدراسة. ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة أن الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية تعمل على ترشيد قرارات التمويل في البنوك السودانية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وهدفت دراسة حسين، وعبد الحميد (2020) إلى دراسة التوجه الاستراتيجي التحليلي في تعزيز أثر الخيارات الاستراتيجية في تحقيق القيمة المضافة في الجهاز المصرفي في مدينة دنقلا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسة في الاستبانة، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من 150 فرداً من العاملين بأفرع البنوك السودانية بمحلية دنقلا البالغة 13 فرعاً. ومن أهم نتائج الدراسة أن مقدار القيمة المضافة للتوجه الاستراتيجي التحليلي والخيارات الاستراتيجية لأفرع المصارف العاملة بمحلية دنقلا مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

وهدفت دراسة Serag (2021) إلى تطوير إطار عمل مقترح لأداء نشاط المراجعة الداخلية في مؤسسات الأعمال المصرية، وذلك باستخدام مدخل المراجعة الداخلية القائم على إضافة القيمة، ودراسة أثر ذلك على تضييق فجوة توقعات المراجعة الداخلية في هذه المؤسسات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الإيجابي من خلال تطبيق المنهج الاستنتاجي في تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في اختبار فرضيات الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في أساتذة المحاسبة والمراجعة في كليات التجارة بالجامعات المصرية. ومن أبرز نتائج الدراسة أن تطبيق الإطار المقترح يزيد من فعالية المراجعة الداخلية على أساس إضافة القيمة، ويسهم في تضييق فجوة توقعات المراجعة في بيئة الأعمال المصرية.

وهدفت دراسة لخضر، وسالمي، (2021) إلى تسليط الضوء على بعض المفاهيم الحديثة للمراجعة الداخلية (إضافة القيمة، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات)، وتحديد دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع بيانات الدراسة الأولية عن طريق الاستبانة، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من 47 فرداً من الأكاديميين في الجامعات الجزائرية والمراجعين الداخليين في المؤسسات الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى وجوب تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية لأنها تُضيف قيمة، وتلبي احتياجات أصحاب المصالح وبالتالي تقدُم وازدهار المؤسسات الجزائرية.

وعلى الرغم من الفوائد المتنوعة لمنهج إضافة القيمة إلا أن هذا المنهج يُواجه بالعديد من الصعوبات التي تحول دون تطبيقه في مجال المراجعة الداخلية، حيث حاولت دراسة محمد، عواد، (2020) تسليط الضوء على مفهوم القيمة المضافة للمراجعة الداخلية، والتأكد من أن نتائجها قد أعطت قيمة مضافة، تم تطبيق الدراسة على شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسة في الاستبانة. ومن أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة، أن هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون إضافة المراجعة الداخلية للقيمة في الشركة محل الدراسة والتي تتمثل في صعوبة الحصول على المعلومات، وعدم إدراك الإدارة لدور المراجعة الداخلية، وندرة التقارير الدورية لإدارة المراجعة الداخلية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الآتي:

1- في العينة: تمثلت عينة هذه الدراسة في المراجعين الداخليين ولجان المراجعة في تلك البنوك، والمراجعين الخارجيين وموظفي الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي.

2- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى استكشاف وجود معوقات تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2.4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين، وأعضاء لجان المراجعة بالبنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والتي يبلغ عددها 25 بنكاً وفقاً للموقع الإلكتروني لسوق الخرطوم للأوراق المالية (http://www.kse.com.sd)، والمراجعين الخارجيين، وموظفي الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد (216) استبانة، وقد استجاب منهم (187) فرداً، بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (176) استبانة، وقد أُخضعت للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

3.4 حدود الدراسة

تتضح حدود الدراسة الحالية فيما يلي:

1. الحدود الموضوعية: تكمن في التعرف على معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

2. الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على المراجعين الداخليين، أعضاء لجان المراجعة بالبنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والمراجعين الخارجيين وموظفي الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي.

3. الحدود المكانية: البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

4. الحدود الزمنية: العام الدراسي الجامعي 1442/1441هـ.

4.4 نهج وفرضيات الدراسة

في هذه الدراسة تم توظيف النظرية الإيجابية (Positive theory)، وتعتمد هذه النظرية على الشرح والتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة عن طريق مراجعة الدراسات السابقة ومعطيات الواقع بهدف التوصل إلى تعاريف محددة، ومن ثم تحديد متغيرات الظاهرة التابعة والمستقلة. ويعتمد المنهج الإيجابي على كل من الشرح والتنبؤ، وقد يقف المنهج الإيجابي عند هذا الحد، أي شرح وتفسير الظاهرة فقط أو يمتد للتنبؤ بسلوكها مستقبلاً (الحربي والسديري،2021). والتنبؤ يقصد به التنبؤ بظواهر لم تُلاحظ بعد، وذلك لا يعني أن التنبؤ يكون قاصراً على المستقبل فقط، بل يمتد إلى الظواهر التي حدثت فعلاً ولكن لم يتم تجميع نتائج متجانسة عن وجودها (Smith,2017). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تُعد من الدراسات الاستكشافية والتي تعتمد بشكل أساسي على صياغة التساؤلات بدلاً عن صياغة الفروض، حيث أشار كل من حافظ (2012)، و خونده (2019) إلى أن الدراسات الاستكشافية تركز بشكل أساسي على جمع المعلومات ومن ثم تحليلها وشرحها بغرض الإجابة على أسئلة الدراسة، وتعد التساؤلات أو الفروض أساساً لخطوات أخرى قادمة، وبما ان أهداف الدراسة استكشافية فإنه يكون مناسباً استخدام الأسئلة بدلاً من الفروض، عليه وبناءً على أهداف الدراسة، واستقراء الإطار النظري والدراسات السابقة تمت صياغة أسئلة الدراسة على النحو التالي:

1. ما هي أبرز المعوقات التنظيمية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

2. ما هي أبرز المعوقات الفنية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

3. ما هي أبرز المعوقات القانونية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة الدراسة حول تطبيق ذلك المنهج تُعزى لمتغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي.

5.4 أداة الدراسة

تم استخدام استمارة الاستبيان في الدراسة الميدانية، حيث تم تصميمها بما يتوافق مع مضمون أسئلة الدراسة تمهيداً للإجابة عنها وتحليل ومناقشة نتائجها إحصائياً. اشتملت الاستبانة على قسمين كما يلي:

القسم الأول: اشتمل على أسئلة متعلقة ببعض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي تلعب دوراً مؤثراً في تباين وجهات نظر عينة الدراسة تجاه ما يطرح عليها من أسئلة.

القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على ثلاثة محاور تُعبر عن أسئلة الدراسة، حيث اشتمل المحور الأول (المعوقات التنظيمية) على (9) عبارات، واشتمل المحور الثاني (المعوقات الفنية) على (15) عبارة، وأخيراً المحور الثالث (المعوقات القانونية) واشتمل على (5) عبارات. وطلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي خماسي التدرج (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة). ولتحديد درجة الموافقة على كل فقرة وفقاً للمتوسط الحسابي للمقياس الخماسي، قام الباحث بحساب مدى المقياس

(5−1 = 4) ومن ثم تقسيم الناتج على أكبر قيمة للمقياس للحصول على طول الفئة (4÷5= 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الأداة (1)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا تم تحديد المعيار التالي لتوزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة، كما يبينه الجدول 1:

جدول 1: توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

بدائل الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
القيمة	1	2	3	4	5
طول الخلية	1.80−1	2.60−1.81	3.40−2.61	4.20−3.41	5−4.21

6.4 صدق أداة الدراسة

قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بالطريقتين الآتيتين:

1. اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة (Face validity): قام الباحث بعرض الاستبانة على إثنين من الأساتذة المشاركين في تخصص المحاسبة في الجامعات السودانية، وقد تم الآخذ بآرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات وعبارات الاستبانة.

2. اختبار الاتساق الداخلي (Internal consistency): بعد التأكد من الصدق الظاهري للأداة، تم تطبيق الأداة على عينة عشوائية من المراجعين الداخليين، أعضاء لجان المراجعة، المراجعين الخارجيين، وموظفي الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي، وعددهم (30) عضواً؛ من خارج عينة الدراسة، وعليه تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة كما يوضحه الجدول 2.

جدول 2: مؤشرات الارتباط لبيرسون بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة (العينة الاستطلاعية: n=30)

المحور	الارتباط بالدرجة الكلية
المعوقات التنظيمية	0.611**
المعوقات الفنية	0.536**
المعوقات القانونية	0.748**

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الارتباط لبيرسون لمحاور الاستبانة تتراوح بين (0.536** و 0.748**) وهي مؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01**). مما سبق يمكن القول إن الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

7.4 ثبات أداة الدراسة

تم حساب ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة كما يوضحه الجدول 3.

جدول 3: معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة (العينة الاستطلاعية: n=30)

المحور	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
المعوقات التنظيمية	9	0.97
المعوقات الفنية	15	0.92
المعوقات القانونية	5	0.90
الثبات الكلي لمحاور الاستبانة	**29**	**0.95**

يتبين من الجدول 3 أن قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة بلغت (0.95)، وتعد درجة ثبات عالية يعتمد عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

8.4 الأساليب الإحصائية:

لمعالجة البيانات وتحليلها تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، من خلال احتساب:

1. التكرارات: لوصف مجتمع الدراسة بالنسبة للمعلومات الأولية.
2. المتوسط الحسابي: وذلك لحساب المتوسط الحسابي لكل فقرة ولكل محور.
3. الانحرافات المعيارية: للتعرف على التباين للفقرات والمحاور.
4. اختبار تحليل التباين الأحادي (أنوفا).

5. الدراسة الميدانية

1.5 خصائص عينة الدراسة

أ. توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول 4: التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	121	% 69
دبلوم عالي	11	% 6
ماجستير	27	% 15
دكتوراه	17	% 10
المجموع	**176**	**%100**

يتبين من الجدول 4 أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (69 %)، وبلغت نسبة الحاصلين على الماجستير (15 %)، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية رفيعة، مما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية.

ب. توزيع عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي:

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي والجدول 5 يوضح ذلك.

جدول 5: التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً للتخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	91	% 51
إدارة أعمال	22	% 13
مصارف	24	% 14
أخرى	39	% 22
المجموع	**176**	**%100**

يتبين من الجدول (5) أن معظم أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي في المحاسبة، حيث بلغت نسبتهم (51 %)، وبلغت نسبة أفراد العينة المتخصصين في إدارة الأعمال (13 %)، وهذا يدل أن غالبية أفراد عينة الدراسة متخصصين في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال، وهي من التخصصات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ج. توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد عدد سنوات الخبرة

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد عدد سنوات الخبرة والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول 6: التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لعدد عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من (5) سنوات	23	% 13
من (5) إلى (10) سنوات	35	% 20
من (10) إلى (15) سنة	41	% 23
من (15) إلى (20) سنة	63	% 36
أكثر من (20) سنة	14	% 8
المجموع	**176**	**%100**

يتبين من الجدول 6 أن معظم أفراد عينة الدراسة خبرتهم تتراوح بين (15) إلى أكثر من (20) سنة، حيث بلغت نسبتهم (44 %)، وهذا يدل أن غالبية أفراد عينة الدراسة على دراية تامة بمجال المراجعة الداخلية، وبالتالي فإن معظم أفراد عينة الدراسة لهم خبرة طويلة في مجال عملهم.

د. توزيع عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي

تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول 7: التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً للمسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مراجع داخلي	48	% 27
مراجع خارجي	73	% 42
عضو في لجنة المراجعة بالبنك	24	% 14
موظف بالإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي	31	% 17
المجموع	**176**	**%100**

يتبين من الجدول 7 أن معظم أفراد عينة الدراسة من المراجعين الخارجيين، حيث بلغت نسبتهم (42 %)، وبلغت نسبة المراجعين الداخليين (27 %)، وهذا يدل أن غالبية أفراد عينة الدراسة من المراجعين الداخليين والخارجين والذين يشكلون نسبة (69 %)، ويدل ذلك على أن غالبية أفراد عينة الدراسة على دراية تامة بمجال المراجعة الداخلية.

2.5 تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الأول: ما هي أبرز المعوقات التنظيمية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تخصيص (9) عبارات لتحديد أبرز هذه المعوقات. وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات التنظيمية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	وجود تضارب بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في المسؤوليات والصلاحيات	3.81	0.952	موافق	1
2	عدم تناسب المسؤولية الممنوحة للمراجعين الداخليين مع السلطة الممنوحة لهم في العمل	3.75	0.851	موافق	2

3	عدم تناسب سلطات ومسؤوليات المراجعين الداخليين مع درجاتهم الوظيفية	3.69	1.001	موافق	3
4	عدم بناء هيكل إدارة المراجعة الداخلية في البنك على أسس علمية سليمة	3.64	0.950	موافق	4
5	الهيكل الإداري لإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لا يتناسب مع نوع المهام الموكلة للمراجعين الداخليين	3.59	0.894	موافق	5
6	عدم وجود وصف وظيفي موثق ومعتمد من مجلس الإدارة للوظائف الإدارية المختلفة بإدارة المراجعة الداخلية	3.51	1.006	موافق	6
7	عدم تقسيم إدارة المراجعة الداخلية إلى أقسام متخصصة، بحيث يختص كل قسم بممارسة نوع معين من أنواع المراجعة الداخلية	3.49	0.918	موافق	7
8	عدم تبعية إدارة المراجعة الداخلية لأعلى سلطة في الهرم الإداري للبنك	3.45	0.943	موافق	8
9	عدم توفر الإمكانات المادية بالبنك لدعم أنشطة المراجعة الداخلية	3.29	1.044	محايد	9
المعوقات التنظيمية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ككل		**3.59**	**0.789**	**موافق**	

يتبين من الجدول 8 أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المعوقات التنظيمية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث جاءت بدرجة استجابة (موافق)، وحصلت العبارة "وجود تضارب بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في المسؤوليات والصلاحيات" على الترتيب الأول بمتوسط بدرجة استجابة (موافق)، ويمكن أن يُفسر ذلك على أن التضارب والتداخل في المسؤوليات والصلاحيات بين إدارتي المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر يحد من نجاح تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مما يتطلب إعادة النظر في مسؤوليات وصلاحيات الإدارتين. وحصلت العبارة "عدم توفر الإمكانات المادية بالبنك لدعم أنشطة المراجعة الداخلية" على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (محايد)، وربما يعود ذلك إلى أن عدم توفر الإمكانات المادية لدى البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية أمر متوسط الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، نظراً لما تتمتع به هذه البنوك من إمكانات مادية ومالية عالية.

السؤال الثاني: ما هي أبرز المعوقات الفنية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تخصيص (15) عبارات لتحديد أبرز هذه المعوقات. وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات الفنية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	لا يتم التركيز على تفعيل إدارة المخاطر التي من المحتمل أن يواجهها البنك	4.59	1.021	موافق بشدة	1
2	عدم وجود دور للمراجعة الداخلية في تفعيل آليات الحوكمة بالبنك	4.22	0.894	موافق بشدة	2
3	عدم وجود وعي كافي لدى مجلس الإدارة بأهمية الدور الرقابي لإدارة المراجعة الداخلية	4.01	0.927	موافق	3
4	عدم وجود اهتمام كافي بتوصيات المراجعة الداخلية من قبل مجلس إدارة البنك	3.98	0.802	موافق	4
5	عدم توفر التأهيل العلمي والعملي في المراجعين الداخليين	3.96	0.832	موافق	5
6	عدم المشاركة في بناء قواعد البيانات الخاصة بإدارة المخاطر	3.92	0.874	موافق	6
7	عدم قدرة مدير إدارة المراجعة على التواصل مع منسوبي إدارة المراجعة الداخلية	3.90	1.017	موافق	7
8	لا توفر الإدارات الأخرى البيانات التي تحتاجها إدارة المراجعة الداخلية في الوقت المناسب	3.89	0.928	موافق	8
9	عدم تقبل إدارات البنك الأخرى للمراجعة الداخلية، وينظرون إليها على أنها تصيد للأخطاء	3.86	0.847	موافق	9
10	لا يتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع الخطط ورسم السياسات العامة	3.82	1.036	موافق	10
11	عدم قيام بنك السودان المركزي بتقييم أداء إدارة المراجعة الداخلية بالبنك	3.76	0.825	موافق	11
12	عدم تقييم مستوى كفاءة وسائل مجابهة مخاطر الأنشطة	3.64	1.036	موافق	12
13	عدم إلمام المراجعين الداخليين بطبيعة نشاط وعمليات البنك، وأنشطته التشغيلية	3.57	0.951	موافق	13
14	عدم إدخال توصيات المراجعة الداخلية ضمن خطط التطوير السنوية في البنك	3.49	0.870	موافق	14
15	ارتفاع تكلفة المراجعة الداخلية بصورة عامة	3.12	1.048	محايد	15
المعوقات الفنية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ككل		**3.62**	**0.851**	**موافق**	

يتبين من الجدول 9 أن أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المعوقات الفنية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث جاءت معظم استجاباتهم بدرجة (موافق)، وحصلت العبارة "لا يتم التركيز على تفعيل إدارة المخاطر التي من المحتمل أن يواجهها البنك" على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق بشدة)، وقد يكون السبب في ذلك أن مجالس

إدارات البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تنظر إلى المراجعة الداخلية على انها نشاط تقويمي واستشاري وتأكيدي يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وقياسها وتحليلها، مما يؤدي إلى إضافة قيمة للبنوك والأطراف ذات الصلة، مما يتطلب إعادة النظر في وظيفة المراجعة الداخلية في تلك البنوك . وحصلت العبارة " ارتفاع تكلفة المراجعة الداخلية بصورة عامة " على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (محايد)، ويدل ذلك على أن تكلفة المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية أمر متوسط الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، باعتبار أن تكلفة المراجعة الداخلية تعتبر منخفضة إذا ما قورنت مع الفوائد المرجوة منها.

السؤال الثالث: ما هي أبرز المعوقات القانونية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تخصيص (5) عبارات لتحديد أبرز هذه المعوقات. وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات القانونية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم تعامل إدارة المراجعة الداخلية مع الجهات الرقابية الخارجية	3.72	0.932	موافق	1
2	عدم توفر تعليمات داخلية تنظم عمل إدارة المراجعة الداخلية بالبنك	3.61	0.927	موافق	2
3	عدم التزام المراجعين الداخلين بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية	3.52	1.001	موافق	3
4	عدم وجود القوانين المنظمة لعمل إدارة المراجعة الداخلية بالبنك	3.44	0.846	موافق	4
5	عدم القيام بمراجعة التزام البنك بالقوانين واللوائح المتعلقة بأصحاب المصلحة	3.43	0.973	موافق	5
المعوقات القانونية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ككل					

يتبين من الجدول 10 أن أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المعوقات القانونية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث جاءت معظم استجاباتهم بدرجة (موافق)، وحصلت العبارة "عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم تعامل إدارة المراجعة الداخلية مع الجهات الرقابية الخارجية" على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق)، ويستنتج من ذلك أهمية وجود قوانين تحكم أداء إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بحيث تبين تلك القوانين الخطوط العريضة للمهام الرقابية التي يجب أن تقوم بها إدارات المراجعة الداخلية في تلك البنوك. وحصلت العبارة "عدم القيام بمراجعة التزام البنك بالقوانين واللوائح المتعلقة بأصحاب المصلحة" على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (محايد)، ويستنتج من ذلك أن درجة استجابة عينة الدراسة جاءت متوسطة على عدم قيام إدارات

المراجعة الداخلية بمراجعة التزام البنوك المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالقوانين واللوائح المتعلقة بأصحاب المصلحة، أي أن عدم قيام إدارات المراجعة الداخلية في تلك البنوك قد لا تمثل معوقاً بارزاً يحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة الدراسة حول تطبيق ذلك المنهج تُعزى لمتغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي؟

للإجابة على هذا السؤال تم إجراء اختبارات (T)، واختبار تحليل التباين الأحادي (أنوفا) لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الوظيفية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) وجاءت النتائج على النحو الآتي:

1. متغير عدد سنوات الخبرة:

ينقسم متغير عدد سنوات الخبرة في هذه الدراسة إلى خمس فئات، وهي: أقل من (5) سنوات، من (5) إلى (10) سنوات، من (10) إلى (15) سنة، من (15) إلى (20) سنة، أكثر من (20) سنة، وقد تم دمج الفئات الرابعة والخامسة مع الفئة الثالثة، كما أُستخدم اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للموازنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ويوضح الجدول (11) نتيجة اختبار التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول 11: اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أقل من (5) سنوات	23	3.64	0.542	4.352	*0.026
من (5) إلى (10) سنوات	35	3.81	0.691		
أكثر من (10) سنة	41	3.47	0.658		

* وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتبين من الجدول 11 وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في تحليل التباين الأحادي (0.026)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ونسبة لوجود علاقة معنوية في اختبار التباين، فقد قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه لدلالة الفروق، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول 12: نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	أقل من (5) سنوات	من (5) إلى (10) سنوات	أكثر من (10) سنة
أقل من (5) سنوات	3.64	-		
من (5) إلى (10) سنوات	3.81		-	*0.432
أكثر من (10) سنة	3.47			-

* وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتبين من الجدول 12 أن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مُعوقات تطبيق منهج إضافة القيمة، والتي تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة كانت بين (من كانت سنوات خبرتهم من (5) إلى (10) سنوات)، و(من كانت سنوات خبرتهم أكثر من (10) سنة، لصالح (من كانت سنوات خبرتهم من (5) إلى (10) سنوات)، ويعزي الباحث ذلك إلى أن أفراد عينة البحث ممن خبرتهم بين (5) إلى (10) سنوات إدراكهم أقل لواقع المراجعة الداخلية في البنوك التي ينتمون إليها، مقارنة مع الذين خبرتهم أكثر من (10) سنوات مما يعمق من إحساسهم بمعوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2. متغير المسمى الوظيفي:

ينقسم متغير المسمى الوظيفي في هذه الدراسة إلى أربع فئات هي: مراجع داخلي، مراجع خارجي، عضو في لجنة المراجعة بالبنك، وموظف بالإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي. وقد أُستخدم اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للموازنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، ويوضح الجدول 13 نتيجة اختبار التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول 13: اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة والتي تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي

عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مراجع داخلي	48	3.72	0.591	3.227	0.011
مراجع خارجي	73	3.84	0.489		
عضو في لجنة المراجعة بالبنك	24	3.56	0.617		
موظف بالإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي	31	3.43	0.659		

* وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتبين من الجدول 13 وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في تحليل التباين الأحادي (0.001)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ونسبة لوجود علاقة معنوية في اختبار التباين، فقد قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه لدلالة الفروق، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول 14: نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة والتي تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	مراجع داخلي	مراجع خارجي	عضو في لجنة المراجعة بالبنك	موظف بالإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي
مراجع داخلي	48	–			
مراجع خارجي	73		–		0.521*
عضو في لجنة المراجعة بالبنك	24			–	
موظف بالإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي	31				–

* وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتبين من الجدول 14 أن الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق منهج إضافة القيمة، تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي كانت بين (المراجعين الخارجيين)، و (موظفي الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي) لصالح المراجعين الخارجين ذوي المتوسط الحسابي الأعلى. ويُعزي الباحث ذلك إلى أن المراجعين الخارجين لهم إدراك واسع بواقع أنشطة المراجعة الداخلية في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال قيامهم بمهمة المراجعة الخارجية في هذه البنوك، مما عمق من معرفتهم بواقع تطبيق بواقع تطبيق منهج إضافة القيمة في تلك البنوك.

6. خلاصة وخاتمة

بما أن طبيعة هذه الدراسة استكشافية لذا سعت إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التنظيمية والفنية والقانونية التي تحول دون تطبيق منهج إضافة القيمة، وتمثلت أبرز هذه المعوقات وفقاً لرأي عينة الدراسة في وجود تضارب بين إدارات المراجعة الداخلية وإدارات المخاطر في المسؤوليات والصلاحيات، عدم تناسب مسؤوليات المراجعين الداخليين مع السلطة الممنوحة لهم في العمل، عدم تناسب سلطاتهم ومسؤولياتهم مع درجاتهم الوظيفية، عدم تركيز المراجعين الداخليين على تفعيل إدارة المخاطر التي يمكن أن تواجهها تلك البنوك، عدم جود دور للمراجعة الداخلية في تفعيل آليات الحوكمة، عدم توفر الوعي الكافي لدى

مجالس الإدارات بأهمية الدور الرقابي للمراجعة الداخلية، عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم عمل المراجعة الداخلية مع الجهات الرقابية الخارجية، وعدم توفر تعليمات داخلية تنظم عمل إدارة المراجعة الداخلية في تلك البنوك.

بناءً على ما ذكر توصي الدراسة بضرورة إحكام التنسيق بين إدارات المراجعة الداخلية وإدارات المخاطر وتحديد مسؤوليات وصلاحيات كل إدارة بوضوح، مع العمل على إزالة أي تضارب في المسؤوليات والصلاحيات من أجل توحيد الجهود نحو دعم تطبيق منهج إضافة القيمة، وكذلك رفع درجة الوعي لدى مجالس إدارات تلك البنوك بأهمية تطبيق الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية التي تضيف قيمة، والاهتمام بتأهيل المراجعين الداخليين علمياً وعملياً. وضرورة إلتزام المراجعين الداخليين في البنوك السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية وأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية، حيث أن الألتزام بها يزيد من إضافة المراجعة الداخلية للقيمة.

المصادر والمراجع:

1. المراجع العربية:

إبراهيم، محمد خليل. (2011). تطوير دور المراجعة الداخلية كمنهج مضيف للقيمة للحد من آثار المخاطر والأزمات المالية على منظمات الأعمال المصرفية في ضوء حوكمة الشركات–دراسة نظرية ميدانية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية. 2 (2). 1–36.

باعجاجة، سالم سعيد. (2013). مدى إضافة المراجعة قيمة للمنشأة – دراسة ميدانية على قطاع صناعة الكهرباء، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 1 (3)، 16–18.

حافظ، عبد الرشيد. (2012). *أساسيات الدراسة العلمي*. جدة. مركز النشر العلمي. جامعة الملك عبد العزيز.

الحربي، مريم متعب، والسديري، فهدة سلطان. (2021). معوقات تطبيق معايير منهج سيجما ستة في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية السعودية: دراسة ميدانية استكشافية. مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، 6 (1)، 303–323.

حسن، حنان جابر. (2012). التكامل بين القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت–دراسة ميدانية على قطاع الأسمنت في جمهورية مصر العربية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 2 (1)، 611–6112.

حسين، أسامة بخيت، وعبد الحميد، محمود هاشم. (2020). دور التوجيه الاستراتيجي التحليلي في تعزيز أثر الخيارات الاستراتيجية على تحقيق القيمة المضافة في الجهاز المصرفي بمحلية دنقلا بالولاية الشمالية–السودان. *مجلة جديد الاقتصاد*، 15 (1)، 265–294.

خلاف، سمية. (2014). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

خونده، همام. (2019). *منهجية الدراسة العلمي. دمشق*. المعهد العالي للتنمية الإدارية. جامعة دمشق.

غريب، عادل ممدوح. (2012). "آليات أداء وظيفة المراجعة الداخلية ودورها في تعظيم القيمة". دورية الإدارة العامة. معهد الإدارة العامة، 53، (1)، 269.

الوكيل، السعيد، حسام السيد. (2011). *نموذج مقترح لقياس أثر المراجعة الداخلية على إضافة قيمة للمنشأة – دراسة اختبارية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. القاهرة، جامعة حلوان.

الزين، عبد الله بابكر. (2019). أثر الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في تقليل تكاليف المراجعة الخارجية "دراسة ميدانية على بنك النيل للتجارة والتنمية". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 20 (2). 263–280.

السيد، زكريا عبده. (2013). إطار المحددات لفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي–دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 2 (3)، 345–347.

السيد، علاء الدين. (2005). إطار مقترح لتطوير أداء الرقابة المالية – دراسة تحليلية تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي والمديريات التابعة لها في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة. غزة. الجامعة الإسلامية.

الشيخ، عمر الشيخ الطاهر، وحسين أسعد مبارك. (2020). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات التمويل المصرفي (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية). *مجلة كلية التنمية البشرية*، 9 (9)، 1–36.

الشيخ، مصطفى، محجوب. (2020). *الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي وترشيد القرارات*. رسالة دكتوراه غير منشورة. الخرطوم. جامعة النيلين.

العفيفي، عبير فتحي. (2017). *معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها (دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة*. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة. الجامعة الإسلامية.

القباني، ثناء علي. (2011). *المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني*، الدار الجامعية، الإسكندرية.

الكاشف، محمود يوسف. (2000). نحو إطار متكامل لتطوير فعالية المراجعة الداخلية كمنهج مضيف للقيمة، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 1 (4)، 39–41.

اللازم، عبد العزيز يعقوب. (2016). *الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين حوكمة الشركات*. رسالة ماجستير غير منشورة. الخرطوم. جامعة النيلين.

لخضر، صالحي محمد، وسالمي، الدينوري محمد. (2021). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية–دراسة استطلاعية لعينة من (أكاديميين، محاسبين معتمدين، مراجعين داخليين، وخبراء محاسبين). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، 12 (1)، 1–18.

محمد، أسامة عمر. (2017). *الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية*. رسالة ماجستير غير منشورة. الخرطوم. جامعة النيلين.

محمد، مطلك حمد، وعواد، سعد سلمان. (2020). القيمة المضافة للتدقيق الداخلي ودورها في تحقيق دعائم الحوكمة المتمثلة بالاستقلالية والمسؤولية–بحث تطبيقي في شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*. 15 (52) ، 152–170.

المكاوي، محمد محمود. (2012). *إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية*. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. القاهرة.

الوكيل، السعيد، حسام السيد. (2011). *نموذج مقترح لقياس أثر المراجعة الداخلية على إضافة قيمة للمنشأة – دراسة اختبارية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. القاهرة، جامعة حلوان.

نوري، صلاح. (2015). سؤال وجواب في المهنة. ديوان المراقبة الاتحادي. *مجلة المراقب العام*. 3 (5) ، 18– 1.

2. المراجع الأجنبية:

Clara, Lulia, Z. (2016). Measuring the Value of Internal Audit in the Banking Industry, *journal of Audit& Financial*, vol. XIV, no. 9(141). Pp. 1009-1024.

Cox, A. (2016). Internal Audit in Australia. Institute of Internal Auditors. Australia, Sydney NSW Australia.

Eulerich, M, Katharina, Anna. (2020). What is the Value of Internal Auditing? – A literature Review on Qualitative and Quantitative Perspectives. Maandblad Voor Accountancy en Bedrijfseconomie: 83(92).

Galvez, D, Touché, L. (2013). Enterprise Risk Services, "Risk Considerations for Internal Audit.

George, D. (2014) Internal Auditing as an Effective Tool for Corporate Governance, *journal of business management*. 2 (1). Pp. 16-23.

Gitau. P. (2015). The Pillars of Good Corporate Governance.

Halleck, L. (2018). Value Add Internal Auditing. Quality Systems, Consultant, Quality Support Group.

Institute of Internal Auditor. (2010). International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing, www.thiia.org.October.

Kagermann, H., Kinney, W., and Kuting, K. (2008). Internal Audit Handbook. (Z. Keil, Trans.). Springer-Verlag Berlin Heidelberg, USA.

Lundin, E. (2009). Delivering Audit Value, Internal Auditors Play an Important Role in Evaluating, and Contributing to the Organization's Well-being.

Robert, B. et. al. (2009). Guide to Internal Audit. (2nd ed.), USA: Protiviti Inc.

Serag, A. (2021). Apropsed Framework for Value- Based Internal Audit and its Impact on Add Value and Expectation Gap of Internal Audit: (Afield Study in Egypt, *Alexandria journal of accounting research*, 5 (1), 1-71.

Shahimi, S, Mahzan, N., and Zulkifli, N., (2016). Value Added Services of Internal Auditors: An Exploratory Study on Consulting Role in Malaysian Environment. *International Journal of Management Excellence*. 7 (1). PP. 720-735.

Smith, M. (2017). Research Methods in Accounting. London: Stage.

Victor, M. & Dragos, L. Z. (2014). Current Trends in Internal Audit, Social and Behavioral Sciences, 5th World Conference on Educational Sciences. Procedia - Social and Behavioral Sciences. 2239 – 2242.

Yasin, F. M., & Nelson, S. P. (2012). Audit Committee and Internal Audit: Implication on Audit Quality. *International journal of economic, management and Accounting*, 20 (2), 187.